

## الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة

بن قانة شناز

أستاذة مساعدة (أ) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

### ملخص:

يعرف العالم تعددية وتنوع في الثقافات، لكل منها مفهومه الخاص للإنسان وحقوقه، ومن ثم فإذا كان الغرب يتميز بالثقافة-أو الأولوية المذهب الفري-تستطيع أن تلاحظ الإنسان بوصفه حرا ومجردا ومعزولا عن المجتمع، فإنه يطالب له الحقوق الفردية لحمايته من السلطة السياسية والمجتمع، أما بالنسبة للثقافات غير الغربية هي متوافقة ( رغم اختلافاتها) في إعطاء الأولوية للقيم الاجتماعية وتعرف الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع، في هذه الثقافات الواجبات لها الأولوية بالنسبة للإنسان، حيث ينظر إلى الإنسان بوصفه كائنا ذو واجبات وليس ذو حقوق كما هو الحال في الغرب، هذا التصور للإنسان أثر في تصورهم لحقوق هذا الأخير، وهذا ما يفسر الأهمية المعطاة للحقوق الجماعية .

وفي ظل العولمة الحالية تحاول الدول الغربية فرض قيمها وتصورها النيوليبرالي للإنسان وحقوقه، وهذا بغض النظر عن الخصوصية الثقافية، وهذا يدفع بالكثير من الثقافات الأخرى بلبن تطالب وتدافع عن قيمها الثقافية والاحتجاج ضد عالمية حقوق الإنسان .  
ومن هنا فلحل هذه المعضلة العولمة /التطرف الثقافي من المهم القيام بحوار ثقافي من أجل الوصول إلى قيم مشتركة لجميع الثقافات وإقامة عالمية حقيقية لحقوق الإنسان .  
**الكلمات الدالة:** حقوق الإنسان والعولمة والتنوع الثقافي والعالمية.

**Résumé :**

Le monde connaît une pluralité et une diversité des cultures, où chacune d'entre elles a sa propre conception de l'homme et de ses droits. Ainsi, si dans la culture occidentale – où c'est l'individualisme qui prime - on perçoit l'homme comme un être libre, abstrait et autonome/ isolé de la société, on lui reconnaît des droits individuels pour le protéger du pouvoir politique et de la société. Les cultures non-occidentales s'accordent (en dépit de leurs différences) à donner la primauté aux valeurs de communautarisme et à définir l'homme comme étant un membre attaché à la société. Les devoirs des êtres, dans ces cultures, sont d'une importance primordiale ; l'homme étant perçu comme un être de devoirs et non pas de droits comme c'est le cas en occident. Cette perception de l'homme n'est pas sans conséquences sur la question des libertés individuelles ; ce qui explique l'importance donnée aux droits collectifs.

Or, dans un environnement marqué par la mondialisation, les pays occidentaux tentent d'imposer leurs valeurs néolibérales et leur conception de l'homme et de ses droits, sans tenir compte des spécificités culturelles des autres sociétés. En réaction à cela, beaucoup de sociétés proclament et défendent leurs valeurs culturelles en contestant, par voie de conséquence, l'universalisation des droits de l'homme.

Pour sortir de ce dilemme mondialisation/ radicalisme culturel, il est important et même plus que nécessaire d'initier un dialogue culturel en vue de se retrouver autour de valeurs où peuvent se reconnaître toutes les cultures afin d'arriver à une vraie universalité des droits de l'homme.

**Mots clefs:** droits de l'homme, mondialisation, diversité culturelle, universalité

**Summary:**

The intellectual world has known a plurality and diversity of cultures. Each one of them has its own conception of man and his rights. According to the Western culture or premium individualism man is free, abstract and isolated from society. It is proclaimed for him individual rights to protect him from political power and society. However, non-Western cultures (despite their differences) focuses on the values of communalism unidentified man as a

member of society where duties of the human beings are of paramount importance. Moreover, man is seen as being of duties and not of rights as is the case of the Westin general. This perception of man has influenced the perception of the rights of this latter, which explains the impotence given to collective rights.

Western countries heavily influenced by globalization are trying to impose their neoliberal values and their conception of man and his rights, regardless of the cultural specificities. In fact, this state of affairs pushes many other cultures to proclaim and defend their cultural values and to challenge the universality of human, rights.

Therefore to solve this cultural dilemma globalizations. Radicalism, it is important to conduct a cultural dialogue in order to find the common values of all cultures and hence establish a true universality of human rights.

**Keywords:** human rights, globalization, cultural diversity, universality.

## مقدمة:

تمثل حقوق الإنسان إحدى السمات الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر، فنتيجة للإنتهاكات التي حدثت إبان الحرب العالمية الثانية قام المجتمع الدولي بوضع مجموعة من الإعلانات والاتفاقيات لحماية هذه الحقوق على المستوى العالمي، ووضع لها الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذها، فلم تعد حقوق الإنسان كما كانت في الماضي قضية وطنية تعالج في نطاق القوانين والأنظمة الداخلية حيث كانت الحقوق مجاله محددة بثقافة كل دولة وبقيمتها المعيارية، بل أصبحت قضية عالمية، وهكذا برزت مسألة عالمية حقوق الإنسان في عالم يتميز بالتعدد بالتنوع الثقافي.

وتباينت الآراء بين المنادي لعالمية حقوق الإنسان ومن ثمة تطبيقها على جميع البشر بلا تمييز على أساس الجنس والعرق واللغة والدين، لكون هذه الحقوق نابعة أولاً من إنسانية الإنسان، وبين المنادي بضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية في تحديد هذه الحقوق، وازدادت مخاوف هذا

الاتجاه الأخير خاصة في ظل العولمة حيث تحاول الدول الغربية بحكم تفوقها المادي والتكنولوجي بناء تصور أحادي قيمي عابر للدول، ، فالى أي مدى تم مراعاة الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة التي تحاول فيها الدول الغربية عولمة قيمها النيوليبرالية؟ ورغم أن هذا الموضوع قد نوقش من طرف بعض الباحثين إلا أن أهمية هذا المقال تكمن في كونه درس ووضّح خصوصيات أربعة ثقافات هي: الثقافة الغربية الليبرالية، الثقافات الآسيوية، ثقافات إفريقيا السوداء والثقافة الإسلامية، إذ عادة ما يكتفي الباحثين العرب بتوضيح خصوصية الطرح الإسلامي لحقوق الإنسان و مقارنتها بالثقافة الغربية، فلا يوجد الكثير من الدراسات العربية التي بينت خصوصية التصور الآسيوي والإفريقي لحقوق الإنسان .

## 1 الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان:

تمثل الثقافة مجمل العقائد والقناعات المطلقة التي تؤمن بها جماعة ما، والتي تمنح المعنى للأشياء من حولها وما ينبثق عن ذلك من سلوك وعلاقات ومعرفة، فالثقافة هي المعيار الذي يحكم الإنسان من خلاله على الصح والخطأ<sup>(1)</sup> وباعتبار الثقافة كلية معقدة من المعايير والعادات وقوائم السلوك، إكتسبها الإنسان بصفته عضوا داخل المجتمع، فإن كل ثقافة هي ثقافة فريدة ومموضعة جغرافيا واجتماعيا وعامل لتحديد هوية الأفراد والجماعات ولتمييزهم عن الآخرين، فرغم وجود طبيعة إنسانية واحدة إلا أن التعدد والتنوع في الثقافات البشرية غير محدود.

والثقافة إذا بما تتضمنه من رؤية كونية ونسق حياتي ونمط سلوكي تأثر على تصور وتحديد ماهية حقوق الإنسان، فإذا كانت كل المجتمعات باختلاف ثقافتها تتفق أن هناك حقوقا أساسية للإنسان، إلا أن لكل مجتمع رؤيته الخاصة لمحتوى هذه الحقوق، وهذا تبعا لثقافته، ويرجع ذلك لكون أن لكل ثقافة تصورها الخاص للعالم وللإنسان، مما انعكس على تصورها لحقوق هذا الأخير، فما هو بديهي ومنطقي في ثقافة ما ليس بالضرورة كذلك في ثقافة أخرى، لذلك سيتم توضيح تصور بعض الثقافات للإنسان وانعكاس ذلك على تصورها لحقوق الإنسان.

1 - تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة. بيروت: دار الساقي، 1999، ص90.

أ-تصور حقوق الإنسان في الثقافة الغربية الليبرالية:

إنّ الشيء المميز في الثقافة الغربية الليبرالية هو تصورهما للإنسان باعتباره فردا عقلاني حر ومستقل عن المجتمع يتحكم في مصيره عن طريق قراراته واختياراته <sup>(1)</sup>، فهو مركز العالم، وهو إنسان الحاجيات والحقوق، وهذه الخاصية ينفرد بها الغرب، فالثقافات الأخرى تنتظر للإنسان على أنّه إنسان الواجبات قبل أن يكون إنسان الحقوق.

ويُعتبر الفرد في هذه الثقافة كغاية في ذاته، فهو أسبق من المجتمع وأسمى منه، وقد عبر "كانط إيمانويل" Emmanuel KANT " عن أهمية الفرد وكونه غاية في ذاته حين قال: "يجب أن نتصرف دائما عند معاملتك للإنسانية على أنّها غاية في ذاتها، وليس على أساس أنّها وسيلة" <sup>(2)</sup>. إنّ الفردانية هي إحدى السمات الأساسية للثقافة الغربية الليبرالية ، فهي تسمح للإنسان بأن يظهر كفرد مستقل له هويته وإرادته الخاصة، فهو حر في تصرفاته وغير خاضع للمجتمع، فالإنسان هنا له وعي بذاته وهو مقتنع بسيادته على جسمه وروحه و فكره، و هو في بحثه المستمر عن الأنا <sup>(3)</sup>.

ظهرت هذه الفردانية في أوروبا وترسخت نتيجة الليبرالية ، حيث بدأ مفكروها يعطون مفهوما مميزا للفرد كهوية مستقلة عن المجتمع، أما هذا الأخير فينظر إليه على أنه مجموع من الأفراد المتساويين الأحرار و المرتبطين ببعضهم البعض بصفاتهم مُلاك لقدراتهم <sup>(4)</sup>. إنّ هذا التصور للإنسان في هذه الثقافة انعكس على تصورهما لحقوق الإنسان ، ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

\*يُعتبر تفعيل حقوق الإنسان في هذه الثقافة الوسيلة الوحيدة لتحقيق الكرامة الإنسانية.  
\*لا يتوقف التمتع بهذه الحقوق على تأدية الأدوار الاجتماعية أو تنفيذ واجبات معينة، فالإنسان هو إنسان الحقوق قبل أن يكون إنسان الواجبات <sup>(1)</sup>.

1 - Christoph Eberhard ,Droits de l'homme et dialogue interculturel. Paris : Editions Connaissances ET Savoirs, 2011, p39.

2- حقي اسماعيل بربوني، "فلسفة الليبرالية والاشتراكية في حقوق الإنسان"، الوحدة، العدد 64، جانفي 1990، ص 52.

3 - Louis Dumont ,Essais sur l'individualisme : une perspective anthologique sur l'idéologie moderne. Paris : Editions du seuil, 1983, P45.

4- إسماعيل فضل الله ،تطور الفكر السياسي الغربي. عمان: مكتبة بستان، 2005، ص 289.

\*يُنظر إلى الإنسان على أنه فرد حر ومستقل عن المجتمع، وهذا ما انعكس على التصور الغربي لحقوق الإنسان، فهو يولي الأهمية للحقوق الفردية على حساب الحقوق الجماعية، ضف إلى ذلك أن تصور الإنسان بطريقة مجردة انعكس على تصور حقوقه ، حيث اعتبرت حقوقاً موحدة تُطبق على الجميع بنفس الكيفية بغض النظر عن السن أو الحالة الاجتماعية، إذ يتمتع الطفل والشيخ والأعزب والمتزوج بنفس الحقوق، وهذه الفكرة لا توجد في الثقافات الآسيوية والإفريقية.

\*تعطى الدول الغربية الأولوية للحقوق المدنية والسياسية، ويعود ذلك إلى الأوضاع التاريخية التي مرت بها وما عرفت من استبداد وتعسف الملوك، لذلك اعتبرت حقوق الإنسان كضمانات تُمنح للفرد لمواجهة استبداد السلطة السياسية.

\*يؤمن الفكر الغربي بسلطان العقل، ويعتبره شيء مشترك بين جميع الناس ولهذا تستند حقوق الإنسان في الثقافة الغربية الليبرالية إلى مرجعية العقل، فالتفكير الغربي الحديث يؤكد أن الإنسان يستحق جملة من الحقوق بوصفه إنسان لا أكثر أي استناداً إلى طبيعته الإنسانية فقط، فهناك طبيعة إنسانية عالمية مستقلة عن الزمان والمكان يُمكن التعرف عليها بواسطة العقل.

ب-تصور حقوق الإنسان في الثقافات الآسيوية:

رغم تنوع وتعدد الثقافات الآسيوية إلا أنها تشترك في تصورهما للإنسان ولحقوقه ، ولتوضيح ذلك سيتم التركيز على دراسة ثلاث ديانات الأكثر انتشاراً في تلك المنطقة وهي : الهندوسية والبوذية والكونفوشوسية و ابراز تصورهما للإنسان وحقوقه ، إذ يلعب الدين دوراً أساسياً ومحورياً في تلك المجتمعات.

#### ب-1-مبادئ الهندوسية تصورهما للإنسان وحقوقه:

ينظر إلى الإنسان في الهندوسية على أنه عضو تابع للجماعة و له واجبات يتعين عليه القيام بها،حيث يعتبر "الدارما" مفهوماً أساسياً في هذه الديانة ، وهو يعني مجموع الواجبات التي تفرض على الإنسان لتحقيق الانسجام الإنساني و من ثمة الانسجام الكوني، فعلى أساس هذا الدارما يتم تقييم ما هو عادل وصحيح وما ليس بذلك ، و هو يمس كل جوانب حياة الإنسان فهو

1- Selim Abou ,Culture et droits de l'homme. Paris : Hachette , 1992, p 53.

الذي ينظم: نشاطاته اليومية وطقوسه الدينية و علاقاته الاجتماعية<sup>(1)</sup>، و يعتقد الهندوسي أنّ الذي لا يحترم الدارما سيتعرض إلى أعظم المصائب، أما إذا لم يحترمه المجتمع ككل، فإنّ الفوضى ستعم وستؤدي إلى توقف الانسجام وبالتالي زوال الكون<sup>(2)</sup>.

وهناك مفهوم آخر مهم في الهندوسية وهو "الكارما" وهو يعني أنّ كل عمل يقوم به المرء له أثراً أخلاقياً ويحدد مصيره في الوجود المستقبلي<sup>(3)</sup>، فكل عمل مطابق للدارما يعني كارما إيجابي وهذا ما يترك الإنسان يلد مرة أخرى في جسم إنسان ذو مرتبة عليا، أما كارما سلبي ( أي عدم إتباع للدارما) فسيترتب عنه ميلاد الإنسان مرة أخرى في أدنى مرتبة، وسيعرف أشد أنواع المصائب كالأمراض والفقر والإعاقة، ففي الولادة الجديدة يتحمل المرء نتائج أعماله السابقة (سواء سلباً أو إيجاباً)، وهو المسؤول الوحيد عن هذه الولادة الجديدة.

وتوجد فكرة أخرى مهمة عند دراسة تصور الإنسان في الديانة الهندوسية، وهي نظام الطوائف الاجتماعية، إذ ينقسم المجتمع إلى أربع طوائف لكل منها واجبات محددة:

-البراهمة: وهي أعلى طائفة في المجتمع الهندوسي، وتتألف من الكهنة والمعلمين، وتتمثل مهمتهم في الحفاظ على المعرفة وصيانة التقاليد، ولهم وحدهم الحق في شرح الكتب المقدسة<sup>4</sup>، وفي مقابل هذه الحقوق يلتزم البراهمي بالقيام بعدة واجبات، فمن واجبه أن يعد نفسه للمهن الكتابية والتربوية والأدبية، وعليه حفظ كتب "الفيدا" المقدسة، ومن واجبه أيضاً أن يراعي طقوساً دقيقة في كل ما يقوم به، فعليه أن يمتنع عن أكل لحم الحيوانات، كما حُرمت عليه الدهون والعمور والجشع والغضب<sup>(5)</sup>.

---

1-Norbert ROULAND, « A propos des droits de l'homme un regard anthropologique », Droits Fondamentaux, N° 03, Janvier 2003, p.

2-Madeline Biarreau, L'Hindouisme Anthropologie d'une civilisation.Paris : Flammarion, 1981,p206

3-Christian TALARIC. , « Concepts Fondamentaux de la Pensée Hindou », In livre de Philosophie . 86culturelle, N° 30, Mai 2004, p

4- كامل سغفان، موسوعة الأديان القديمة: معتقدات آسيوية (العراق-فارس-الهند-الصين-اليابان)، القاهرة: دار الندى، 1999،

ص183.

5-H.STEVENSONS, « Statut Evaluation in the Hindou Caste System », In Man's Religious Quest. 80London: Whitfieleed, p

- الكاشتيريا: وهم يشغلون الوظائف الحربية، فهم حماة المجتمع والقائمون على إدارة شؤونهم، فالبطولة والقوة والاستقامة وعدم الهروب في المعركة والكرم والقيادة هي واجبات الرجل الكاشتيري التي تولدت مع طبيعته<sup>(1)</sup>.

- الفيشيا: وهم التجار والمنتجين ورجال المال، فالانخراط في الزراعة وتربية الماشية والتجارة هي واجبات هذه الطبقة<sup>(2)</sup>.

- الشودارا: وهم الخدم في المجتمع، من واجبهم خدمة الطوائف الأولى، وحُرّم عليهم قراءة الكتب المقدسة أو سماعها<sup>(3)</sup>.

إلى جانب هذه الطوائف الأربعة هناك طائفة أخرى خارج هذا التقسيم ، وهي طائفة المنبذون، فهم يُشكلون أدنى مرتبة، لأنهم لم يُخلقوا من جسم الإله برهما ويُعتقد بأنهم نجس يُمكنهم أن يلوثوا الطوائف العليا<sup>(4)</sup>، وأسندت إلى المنبذين واجب القيام بالمهام التي يُعتقد أنّها ناجسة كالدباغة والتنظيف.

يركز هذا التقسيم الطائفي على الواجبات أكثر من الحقوق، فكلما انتمى الإنسان إلى طائفة أعلى كلما أُجبر على إتباع قواعد صارمة وطقوس عديدة.

من خلال ما تقدم يتضح أنّ التنظيم الاجتماعي في الهندوسية يقوم أساساً على فكرة الواجب، فالواجبات الإنسانية تستند إلى نظام الكون نفسه، فكل شيء يجب أن يحدث وفق لما فيه مصلحة الكل، حيث تُساهم كل الكائنات الموجودة في الكون بما فيها الإنسان من خلال أداء وظيفتها في الحفاظ على الانسجام الكوني، أما عن حقوق الإنسان في الهندوسية فإنها لا تحتل مركز الصدارة، كما أنّه لا يمكن النظر إلى هذه الحقوق بطريقة منعزلة بل لابد النظر إليها دوماً ككل منسجم في علاقاتها مع الواجبات.

1- سعيد مراد، المدخل في تاريخ الأديان، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2000، ص 111.

2 - جون كولر، الفكر الشرقي القديم. (تر: كامل يوسف حسين)، ط. 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001 ص 78.

3 - كامل سغان، المرجع السابق، ص 183.

4- Robert DELIEGE, Le système Indien des Castes. France: Presse Universitaire Septentrion, 2006, p. 48.

ويتضح أيضاً أولوية الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية، ففي الهندوسية لا يُنظر للإنسان كإنسان مستقل عن الجماعة تُمنح له الحقوق كضمانات من لتعسف السلطة السياسية، بل يُنظر إلى الإنسان كعضو داخل المجتمع، فمصلحة الجماعة وحقوقها تأتي قبل المصلحة الخاصة. ويمكن أن نستنتج من نظام الطوائف أنّ فكرة وجود حقوق متساوية ومجردة ومطلقة للفرد بغض النظر عن جنسه وسنه وعرقه كما هو سائد في الثقافة الغربية هي فكرة غريبة عن الثقافة الهندوسية، ففي هذه الأخيرة لكل إنسان حقوق وواجبات حسب طائفته وجنسه وسنه.

#### ب-2- مبادئ البوذية وتصورها للإنسان ولحقوقه:

انتقدت البوذية نظام الطوائف التي جاءت بها الهندوسية، واعتبرت أنّ كل البشر متساوون حسب القانون الأخلاقي، فجميع البشر بإمكانهم تنمية قدراتهم الروحية والأخلاقية، وهذا ليس حكراً أو امتياز على أساس الميلاد، بل هو متاح للجميع<sup>(1)</sup>.

وسعت البوذية إلى تفسير سبب معاناة الإنسان وإبراز الطرق التي تسمح بتجاوز هذه المعاناة، حيث ترى البوذية أنّ الميلاد معاناة والملل معاناة والمرض معاناة والموت معاناة، ووجود الأشياء التي نكرها معاناة، والانفصال عن الأشياء التي نحبها معاناة<sup>(2)</sup>، والملذات التي يستمتع بها المرء تجلب معها تعلقاً بالأشياء وقلقاً مستمر ناجم عن احتمال فقدانها و يُعتبر هذا مصدراً للمعاناة، فكلما زادت الملذات التي يُحققها المرء زادت الملذات التي يسعى إليها، وتمضي هذه الدورة بلا انتهاء<sup>(3)</sup>، فتحقيق اللذة لا يجلب السعادة بل تزيد من المعاناة، ولوقف ذلك لابد من قلع هذه الشهوة، فطالما كان المرء مقيداً بالشهوات فإنه يُنتج قوى كارمية جديدة عليها أن تتماهى في شكل أو آخر في الدورة الأبدية للولادة والموت، وعندما تُستأصل كل أشكال التعلق بالحياة

---

1-G.P. MALALASE KERA et K.N. JAYATILLEKE, Le Bouddhisme et la Question Raciale. UNESCO, Paris: 1958, p 45.

2 - ول وإيريل ديورانت، قصة الحضارة. الجزء الثالث المجلد الأول، (تر: زكي نجيب محفوظ)، بيروت: دار الجيل،

1998، ص75.

3 - جون كولر، المرجع السابق ص 193.

والشهوات تتوقف القوى الكارمية عن العمل ويبلغ المرء "النيرفانا" \* متخلصاً من هذه الدورة <sup>(1)</sup>، فالهدف الأسمى للبوذي هو الوصول إلى النيرفانا، حيث تتوقف عملية السمسرة أي (دورة الولادات و الموت) نتيجة لإخماد الرغبات، فتتوقف المعاناة ويبلغ السعادة الأسمى، ولقلع هذه الشهوات لابد من اتباع الدارما أي مجموعة من الواجبات والتعاليم التي نص عليها بوذا .

من خلال ما تقدم يتضح أنّ البوذية هي الأخرى تولي أهمية كبيرة لواجبات الإنسان، فعند التمعن في السبل المؤدية إلى "النيرفانا" نجد أنّها جاءت في لغة الواجب وليس الحق، فهي تلزم الإنسان بضرورة تحقيق الانضباط الذاتي والأخلاقي والقيام بالأعمال الصالحة وهي تدعوه إلى ترك الملذات الحسية والشهوة ونبذ كل تعلق.

لكن التكلم بلغة الواجب لا يعني إنكارها لحقوق الإنسان، حيث أكدت البوذية على عدم قتل الكائنات الحية، و يعتبر هذا تأكيداً على الحق في الحياة، وهذا الحق لا يقتصر على الإنسان فقط بل يشمل جميع الكائنات الحية.

كما أكدت البوذية أيضاً على ضرورة تجنب الخداع والتحايل والغش والنصب والاضطهاد والظلم وواجب الامتناع عن إيذاء الآخرين و نقل الإشاعات والفضائح حتى لا يبرز الشقاق في المجتمع، كما أكدت على ضرورة جمع المنقسمين وتشجيع المجتمعين، وكل ذلك بهدف دعم السلام وتحقيق السعادة، وكل ذلك يؤكد على أولوية حقوق الجماعة.

### ب-3- الكونفوشوسية وتصورها للإنسان وحقوقه:

لا يُنظر إلى الإنسان في الكونفوشوسية كفرد مستقل عن الجماعة مثلما هو قائم عند الغرب، بل يُنظر إليه دائماً في إطار شبكة من العلاقات التي تربطه بالآخرين، فتؤسس الكونفوشوسية نظاماً مطلقاً من العلاقات بين الحاكم والمحكومين وبين الأب وابنه وبين الأخ الأكبر والأخ الأصغر، وبين الزوج وزوجه، وبين الأصدقاء <sup>(2)</sup>، ومن خلال موقع الإنسان في هذه العلاقات

\*كلمة سنسكريتية يعني الانطفاء أو إخماد الشهوة والتعلق بالحياة، والنيرفانا هي مرحلة تتوقف فيها الولادات والموت حسب البوذية ويمكن فيها الوصول إلى السعادة.

1. David LOY, Notes Pour Une Revolution Bouddhiste.Bruxelles :editions Kunchab,2010,p24 .

2-Serge BESANGER, Le Défi Chinois. Paris :Edition Alban ,1996,p. 102.

ستحدد واجباته والتزاماته، ففي إطار هذه العلاقات فإنّ الطرف الأول له واجب حماية ورعاية الطرف الثاني، وفي المقابل فإنّ هذا الأخير ملزم بواجب الاحترام والولاء للطرف الأول<sup>(1)</sup>، فتحتل الواجبات مكانة مركزية في الفكر الكونفوشيوسي إذ تؤكد هذه الفلسفة على ضرورة معرفة الإنسان لواجباته كحاكم وكأب وكابن وكأخ وكزوج وكصديق.

وتولي الكونفوشيوسية أهمية كبيرة للجماعة وتؤكد على ضرورة مراعاة مصالحها وعلى ضرورة أن يكون الإنسان في خدمة المجتمع، فكل تصرفات الإنسان لابد أن تتوافق مع مطالب المجتمع، فيجب أن تتوحد الذات والمجتمع<sup>(2)</sup>، وتؤكد الكونفوشيوسية على ضرورة تجنب الصراع، كما تدعو إلى ضرورة الالتزام بعدد من القيم الأخلاقية كاحترام الوالدين والأكبر سن وضرورة الالتزام الأسري والولاء للجماعة<sup>(3)</sup>. وتُعطي أهمية كبيرة للانضباط الذاتي واحترام الطقوس والتقاليد .

من خلال ما تقدم يتضح أنّ الكونفوشيوسية التي تولي الأهمية للانضباط الذاتي والاستقامة والإخلاص تمنح للواجبات مكانة جوهرية، فواجبات الإنسان اتجاه أسرته ومجتمعه أولى وأوسع من حقوقه.

ويتم تحقيق الكرامة الإنسانية من خلال الانتماء للجماعة والقيام بالواجبات المسندة لكل عضو، فالواجبات المتبادلة بين أعضاء المجتمع هي أساس التنظيم الاجتماعي، وعندما يتصرف كل أعضاء المجتمع على النحو الأخلاقي في علاقاتهم مع بعضهم البعض ويقوم كل واحد بأداء واجباته لن تكون هناك مشاكل واضطرابات اجتماعية، أما الحقوق فهي تحتل مكانة ثانوية مقارنة بالواجبات، وترفض الكونفوشيوسية فكرة الحقوق التي تقوم على أساس وجود فرد حر مستقل وعقلاني تحكمه مصالحه، مثلما تؤكد الثقافة الغربية الليبرالية، فالكونفوشيوسية تنظر للإنسان كعضو داخل المجتمع، وأنّ الحقوق هي حقوق يمتلكها البشر بصفتهم أعضاء في المجتمع لهم واجبات يلتزمون بأدائها لتحقيق مصلحة الجماعة وانسجام النظام الاجتماعي، فتولي الكونفوشيوسية أهمية للحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية.

1-Yuzo MIZOGUCHI, Confucianisme et société asiatique, Paris: L'Harmattan, 1991,p14

2 - فراس السواح ، موسوعة تاريخ الأديان. دمشق : دار علاء الدين ،2004، ص 276.

3 - سيف الدين عبد الفتاح، الأفكار السياسية الآسيوية في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2001، ص6.

من خلال كل ما سبق يتضح أنه رغم تنوع وتعدد الثقافات الآسيوية إلا أنها تشترك في تصورهما للإنسان ولحقوقه، وتعتبر النزعة الجماعية من القيم الأساسية في هذه المجتمعات، ففكرة وجود فرد مستقل يُحدد مصيره واختياراته وقراراته هي فكرة تكاد تنعدم، فالآسيوي يعتبر نفسه دائماً عضواً في المجتمع، وعنصراً من الكل، لذا عليه العيش في انسجام مع بقية أعضاء المجتمع من خلال تأدية واجباته والتحلي بالانضباط واحترام قواعد السلوك التي تفرضها الجماعة، فهذه الأخيرة تراقب وتتحكم في كل تصرفات أعضائها، فالعضو لا يتمتع لا بالإرادة المستقلة ولا بحرية اختيار قراراته<sup>(1)</sup>، فعليه الخضوع لسلطة رب الأسرة وطاعته وتبجيل العشيرة واحترام قواعدها، واحترام الحاكم باعتباره رب الأسرة الكبيرة، كما عليه تغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية، وفي المقابل يتحصل على الحماية والرعاية، أما إذا لم يمتلك الآسيوي لقواعد الجماعة فأشد عقاب يمكن تسليطه عليه هو طرده من تلك الجماعة وفقدانه للحماية والرعاية، وبهذا الصدد يقول الباحث الصيني (Yi ZHONGTION): "إن هناك فرق شاسع بين الثقافتين الآسيوية والغربية، فالثقافة الآسيوية تتجه نحو الجماعية، بينما الثقافة الغربية تتجه نحو الفردانية، فهذه الأخيرة تؤكد أن كل فرد هو خلية مستقلة بذاتها، ولكل إرادته وشخصيته الخاصة، وفي المقابل فإن الجماعية تولي أهمية للإرادة الجماعية، ويُنظر إلى الإنسان كعضو مندمج فيها"<sup>(2)</sup>.

فإذا كان الإنسان الغربي يُحدد هويته بطريقة مستقلة عن الآخرين، نجد الآسيوي يُحدد هويته في إطار العلاقات التي تربطه بالآخرين وبالمنزلة والمكانة التي يحتلها في سلمية المجتمع، ففي إطار الأسرة الآسيوية مثلاً لا يتم مناداة أفرادها بأسمائهم لمخاطبتهم، وإنما يتم استعمال كلمات مثل الأب، الأم، الأخ الأصغر، الأخت الصغرى، العم الأكبر.... إلخ<sup>(3)</sup>.

لقد انعكس هذا التصور للإنسان على تصور هذه الثقافات لحقوق الإنسان ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

1 - ووين، صينيون معاصرون. (تر: عبد العزيز حمدي)، الكويت: ددن، 1990. ص 99.

2 - LiHUA ZHENG, Entreprise et vie Quotidienne en Chine. Paris :L'Harmatan, 2002. p. 202.

3- Jocelyne SOURISSEAU, Bonjour Konichiwa: pour une Meilleure Communication entre Japonais et Français. Paris: L'Harmattan, 2003, P80.

\* لا تؤسس المجتمعات الآسيوية الكرامة الإنسانية، على أساس الحقوق مثلما هو سائد في الثقافة الغربية الليبرالية، وإنما تُقيمها على أساس الواجبات والانضباط، فعن طريق وفاء الإنسان بكل واجباته الأخلاقية تجاه أسرته وأسلافه ومجتمعه يمكن له أن يُحقق كرامته.

\* بنت المجتمعات الآسيوية تنظيمها الاجتماعي على أساس الواجبات والالتزامات وليس على أساس الحقوق، ومن ثمة فإنها تعطي الأولوية للواجبات على حساب الحقوق، فالآسيوي يقدس الواجبات والمسؤوليات الأخلاقية ويعتبرها جوهر الحياة، أما الحقوق فتحل مكانة ثانوية، فحتى كلمة الحق لا توجد في لغة بعض المجتمعات الآسيوية<sup>(1)</sup>، لذا نجد هذه المجتمعات تُطالب بضرورة وضع إعلان عالمي لواجبات الإنسان، ففصل الحقوق عن الواجبات تعني تجزئة الإنسان، كما أنّ قيام تنظيم المجتمع على أساس الحقوق فقط وإهمال الواجبات تعني وجود مجتمع ذات أزمات اجتماعية<sup>(2)</sup>

\* إنّ غلبة النزعة الجماعية والمصلحة العامة على المصلحة الخاصة أدى إلى إعطاء الأولوية للحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية، ولهذا تركز الدول الآسيوية على الحقوق الجماعية كالحق في التنمية المستدامة، والحق في السلام.

\* الحقوق ليست مطلقة للجميع ولا تتحدد وفق إنسانيتهم فقط، بل تتحدد حسب عدة معايير منها السن والجنس ومدى التزام بالواجب... إلخ، وهذا يختلف عن التصور الغربي الليبرالي الذي يؤكد أنّ الحقوق مطلقة ومتساوية للجميع.

#### ج- تصور حقوق الإنسان في ثقافات إفريقيا السوداء :

رغم تنوع وتعدد الثقافات الإفريقية إلا أنها تشترك في نظرتها للإنسان وحقوقه، حيث يُنظر للإنسان في هذه الثقافات بوصفه عضو في الجماعة ولا وجود له خارجها، تربطه شبكة من العلاقات والروابط المتينة مع أسرته الكبيرة وقبيلته واثنيته، ليس هذا فحسب بل تربطه علاقات أيضاً مع الأسلاف والأرواح، وعندما يريد الإفريقي أن يحدد هويته فإنه يستند دائماً في ذلك إلى

1- Michel Alliot, « Droits de l'homme et autres traditions ». Le Courrier de Juristes Solidarités, n°10, Septembre 1995, P102.

2- Joseph BASCER, « Vivre à L'interculturelle ». In Itinéraire Spirituel à la croisée des cultures, France: Medias Paul, 2007, P88.

مكانته في أسرته واثنيته، فهو ابن أو أخ فلان وينتمي إلى إثنية كذا...، فالجماعة التي ينتمي إليها الإنسان أساسية في تحديد هويته<sup>(1)</sup>.

وتطغى في الثقافات الإفريقية النزعة الجماعية، فهي تؤكد على الولاء للجماعة أكثر من تأكيدها على الاستقلال الفردي، فضمير الفرد تابع للضمير الجمعي، ولا يحق للإنسان أن يتصرف باستقلالية عن الجماعة أو أن يتحكم في مصيره باتخاذ القرارات بنفسه، فعليه أن يتقيد بقواعد وتقاليد اثنيته وأسرته، وأن يمتثل لأوامر الجماعة التي ينتمي إليها، وأن يلتزم بواجباته اتجاهها. ولفهم أسباب طغيان النزعة الجماعية لابد من فهم طبيعة التنظيم الاجتماعي السائد في إفريقيا، فالمجتمعات الإفريقية تجعل من الأسرة الكبيرة وليس من الفرد محور التنظيم الاجتماعي، وهذا عكس ما هو سائد في المجتمعات الغربية، وهناك عاملين أساسيان يمكن لهما أن يفسرا سبب طغيان هذه النزعة الجماعية هما :

\*-الاعتقاد بضرورة احترام وطاعة الأسلاف: تعطي الثقافات الإفريقية أهمية كبيرة للأسلاف، فمجتمعات إفريقيا السوداء تعتقد أن الموت لا يعني الفناء أو انقطاع العلاقة مع الأحياء، فالإنسان إذا مات يمكن له أن يتحول إلى سلف<sup>(2)</sup>، والتحول إلى سلف بعد الموت يستلزم تغليب المصلحة العامة على الخاصة والامتثال لأوامر الجماعة بدلاً من التأكيد على الاستقلال الفردي واتخاذ القرارات الشخصية.

ويعتقد الأفارقة أن هناك علاقات تبعية تربط الأسلاف والأحياء، فمن جهة يلعب الأسلاف دور الوسيط بين الله والأحياء، فهم يستطيعون حماية الأحياء والشفاعة لهم، كما أنهم يعبرون عن

1 - راجع بهذا الصدد:

-José KAPUTA LOTA, Identité africaine et occidentalité: Une rencontre toujours dialectique. Paris: l'Harmattan, 2006.

-Joseph BONGANGO, L'organisation sociale chez les Mongos de Basankusu et sa transformation. Paris: Publibook, 2008.

-Sylviane JANIN, Burkina Faso, Genève: Olizane, 2010.

-Mohamed HEDI SEHILI, « La question de l'universalité des droits de l'homme dans les manuels relatifs aux droits et libertés », Université Montpellier, Master recherche en droit constitutionnel et théorie du droit, 2007, P56.

-Germaine DIETERLEN, La notion de personne en Afrique noire. Paris: L'Harmattan, 1993.

2 - Jean MAR ELA, Ma foi d'africain. Paris: Karthala, 2009, P38.

الإرادة الإلهية، وفي المقابل على الأحياء إقامة الطقوس للأسلاف واحترام التقاليد والقواعد التي وضعها الأسلاف، فتلك القواعد تضع على عاتق الفرد مجموعة من الواجبات والموانع<sup>(1)</sup>، وتطبيقها تعبر عن رغبة مستمرة في إعادة الانسجام الاجتماعي وإعطاء الأولوية للمصالح العامة على حساب المصالح الخاصة، ولا يمكن تغيير تلك القواعد إلا برضا الأسلاف، وأي تمرد عليها تؤدي إلى إغضابهم وانزال اللعنة على المتمرّد، وسيكون لذلك أثراً وخيمةً عليه، إذ ستحل به مجموعة من المصائب والكوارث كالمرض والموت ووفاة الأبناء والعقم وظهور الجفاف والمجاعة<sup>(2)</sup>، فالأسلاف هم حراس التقاليد، وهم يُمارسون رقابة اجتماعية حقيقية على أعضاء القبيلة<sup>(3)</sup>، لذا فعليهم الطاعة العمياء للقواعد التقليدية والامتثال لأوامر الجماعة، ونفاذي اتخاذ قرارات شخصية، وهكذا يبقى ضمير الفرد تابعاً دائماً لضمير الجماعة، فتتكرس النزعة الجماعية.

\*-الإيمان بالقوة الحية (Force vitale): هناك اعتقاد سائد في إفريقيا السوداء مفاده وجود قوة حية تحرك العالم، و يمكن لهذه القوة الحية أن تزداد أو أن تنقص ، حيث يترتب عن زيادة القوة الحية تمتع الإنسان بالصحة والنعيم والعيش في رفاهية، أما نقص هذه الطاقة فيترتب عنها معاناة الإنسان وتعرضه للمرض والمصائب.

إنّ كل القوى الحية مترابطة وتابعة لبعضها البعض<sup>(4)</sup>، فإمكان الأسلاف وزعيم القبيلة وأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها الفرد المساهمة في زيادة أو تقليص القوة الحية لهذا الأخير<sup>(5)</sup>، فإذا أراد الفرد زيادة قوته الحية، عليه توطيد العلاقة التي تربطه بأسرته وأعضاء قبيلته، كما عليه احترام التقاليد وقواعد الأسلاف، لأن ذلك سيضمن حياة هادئة للأسلاف في عالمهم وفي المقابل سيقومون بحماية الأحياء عن طريق إمدادهم بالقوة الحية<sup>(6)</sup>.

1-Louis-Vincent THOMAS et Rène LUNCAU, La Terre Africaine et ses Religions: Tradition et Changement. Paris: L'Harmattan, 1980, p. 39.

2-Baudoin MUBESALA LANZA, Op., Cit., p. 20.

3-Charles NTAMPAKA, Introduction aux Systèmes Juridiques Africains. Belgique, Presse Universitaire De Namur, 2005, p. 14.

4-Ibid., p. 47.

5-Charles NTAMPAKA, Op. cit., p. 21.

6-Ibid., p. 24

ولا يمكن إذاً استناداً إلى هذا الاعتقاد تصور الإنسان كفرد مستقل عن الجماعة مثلما هو سائد في الغرب، فعزلة الإنسان أمر غير معقول ذلك أنّ قوته الحية يستمدّها من علاقاته الدائمة مع أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها ومع الأسلاف، فالإيمان بوجود القوة الحية تؤدي إلى تكريس النزعة الجماعية، إذ تعمل على خضوع وولاء الفرد للجماعة وتغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة.

و توجد إلى جانب طغيان النزعة الجماعية فكرة أخرى أساسية في طريقة تصور الثقافات الإفريقية للإنسان ألا وهي السلمية الاجتماعية، فلا وجود لفكرة التساوي بين كل أعضاء القبيلة حسب هذه الثقافات، فالأفراد ينتظمون وفق سلمية تقوم أساساً على مبدئين:

\*الجنس: حيث يحتل الرجل مرتبة أعلى من المرأة.

\*السن: يُعتبر السن أساس كل سلمية أو تراتبية في القبيلة، ويُعد احترام كبار السن قيمة أساسية في المجتمعات الإفريقية، ويُعطي للسن هذه الأهمية لأنّه يدل على التجربة والخبرة والحكمة.

لقد انعكس هذا التصور للإنسان على تصور هذه الثقافات لحقوق الإنسان ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

\*لا يمكن تصور حقوق الإنسان بمعزل عن الواجبات، فلكل فرد حقوق حسب مدى تأديته لواجباته والتزامه بالقواعد التقليدية، فإن تمادى الفرد عن القيام بذلك فَقَدَ كل حقوقه.

\*تطغى في المجتمعات الإفريقية النزعة الجماعية كما تم توضيحه سابقاً، فالضمير الفردي تابع للضمير الجمعي، كما أنّ مصلحة الجماعة أولى من مصلحة الفرد، وهذا ما انعكس على تصورهم لحقوق الإنسان، حيث تعطي هذه المجتمعات الأولوية للحقوق الجماعية كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما أنّها تمنح أهمية كبيرة للحق في التضامن، إذ يُعد التضامن قيمة أساسية في المجتمعات الإفريقية<sup>(1)</sup>.

\*إنّ الحقوق في هذه الثقافات ليست متساوية بين كل الأعضاء، فلكل واحد حقوق وواجبات حسب مكانته في الترتيب الاجتماعي، إذ تنتظم المجتمعات الإفريقية وفق سلمية تقوم على عامل

1 - Joseph BONGANGO, Op. Cit., p.170

الجنس والسن، فلكل عضو حقوق وواجبات حسب مكانته في هذه التراتبية، والحقوق ليست مطلقة، فكلما تقدم الإنسان في السن كلما ارتقى في الترتيب الاجتماعي وبالتالي يكتسب واجبات وحقوق جديدة.

#### د- تصور حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية:

لتحديد مفهوم الإسلام لحقوق الإنسان لا بد من توضيح تصور الإسلام للإنسان والكرامة التي منحه إياها، فلقد اختص الله تعالى الإنسان من بين مخلوقاته بمنزلة عظيمة ومكانة مرموقة، ويتسم المفهوم الإسلامي للكرامة بخاصيتي الشمول والعموم فجاء في قوله تعالى "و لقد كرّمنا بني آدم و حملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (1) ، فهذه الآية تشير إلى تكريم الله لبني آدم ككل و ليس لجماعة المؤمنين فقط أو لفئة دون غيرها من الناس، فالتكريم هو تكريم مطلق المعنى شمل كافة البشر، فالإنسان وفق المنظور الإسلامي مكرم بصرف النظر عن أصله و فصله و دينه و مركزه ، ومن مظاهر تكريم الله للإنسان أن خلقه في أحسن تقويم و جعل له سمعا وبصرا ، واختصه من بين سائر المخلوقات بالفكر واستخلفه على أرضه.

ولقد منح الإسلام للإنسان من الحقوق ما يصون كرامته، وعموما يمكن إجمال أهم خصائص الطرح الإسلامي للحقوق فيما يلي:

\*أنّها حقوق منحها الله لعباده، وليست منحة حاكم ، ولهذا فلا يسمح بالاعتداء عليها أو التنازل عنها<sup>(2)</sup>، فمن طبيعة الحقوق في الغرب أنّها ترجع لرأي صاحبها فإن شاء أخذها وطالب بها، وإن شاء تركها، أما الإسلام فيجعل من هذه الحقوق أمرا تعبديا، ولهذا اعتبرت هذه الحقوق واجبات في نفس الوقت.

\*حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية هي حقوق شاملة، حيث شملت كل الحقوق والحريات وهي أيضا شاملة للجنس البشري كله .

1 - سورة الإسراء، الآية 70 .

2 - منصور الرفاعي محمد عبيد واسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، حقوق الإنسان العامة في الإسلام . الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص263 .

\*الأصالة و الإستقلالية في تشريع الحقوق والحريات في النظام الإسلامي، ذلك أنّ هذا النظام إنما هو ثمرة عقيدة مستقلة و متميزة .

\*هي حقوق متوازنة فلم تُغلب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة كما فعلت الفلسفات الليبرالية ، و لم تُغلب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد<sup>(1)</sup>.

\*ثبات تشريع الحقوق في النظام الإسلامي ، فقد أقام الإسلام ما جاء به من الحقوق والحريات على معايير ثابتة لا تقبل التغيير بتغيير الظروف ، فهي حقوق دائمة تحتفظ بصحتها وأصالتها في كل الأحوال والأزمنة لأنها شريعة الله المحكمة.

## 2- الفرق بين العولمة والعالمية:

هناك خلط في دوائرنا الفكرية والإعلامية بين مصطلحي العالمية والعولمة، وهو خلط يزيّف المضامين، الأمر الذي يستوجب تحديد مضمون هذين المصطلحين، فلا بد من الإقرار أنّه ليس لمفهوم العالمية أية علاقة بالعولمة خاصة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، فعند مقارنة العولمة بالعالمية أو العكس تظهر عدة مفارقات تتعلق بالعلاقة بين جدليات الأنا والآخر وبين المحلي والكوكبي وبين الخصوصي والعالمي.

يرى " محمد عابد الجابري " أنّ العولمة في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني في مجال الجغرافيا السياسية تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، فالعولمة هي إيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وقد حددت وسائل تحقيق ذلك في إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية الوطنية تطرح إيديولوجيا العولمة حدودا أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الإقتصاد والأذواق والفكر والسلوك<sup>(2)</sup>.

1- عبد الحميد فؤدة ،حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية و الشريعة الإسلامية .الإسكندرية:دار الفكر الجامعي ،2003،ص152.

2 - محمد عابد الجابري ، "العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات "، العرب والعولمة. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،ص300.

وبهذا الصدد يرى "إقناسيوراموني" أنّ العولمة نوع من أنواع الإستعمار الثقافي الذي يمارس صورا مختلفة من التلاعبات بالأنفس لجعل البشرية تتقبل الحالة الجديدة للعالم ، مستندة في ذلك على قوة وسائل الإعلام وتطور التكنولوجيات الجديدة ، ويرى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ضمنت التفوق و الهيمنة في عدة مجالات وهذا ما يمكنها من توحيد الإهتمامات والأفكار وفرض نمط السلوك و الحياة وطبيعة الأذواق ، بل إنها تذهب أبعد من ذلك فتقوم بفرض الحديث عن المشاكل التي خلقتها على الآخرين وبالكلمات التي تقترحها هي نفسها ، وهي تزود الآخرين أيضا بالرموز التي تسمح بحل الألغاز التي تفرضها بنفسها أيضا، مستعملة في هذا الإطار عددا هائلا من مؤسسات الفكر و البحث التي يساهم فيها الملايين من المحللين والمختصين الذين ينتجون المعلومات حول الأسئلة القانونية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية في توقعات توافق النظريات النيوليبرالية و العولمة ، لتنتشر أعمالهم و توزع على المستوى العالمي.<sup>(1)</sup>

ويربط الكاتب "حيدر ابراهيم" مفهوم العولمة ب بروز ظاهرة المركزية الثقافية ، و هي نظرة لا تخلو من التعالي العنصري ، إذ توجد ثقافة تجعل من نفسها مركزا و بقية الثقافات هوامش أو أفلاك تدور حولها و يحكم على تطور أو تخلف أي ثقافة أخرى بمقدار قربها أو تشبهها مع الثقافة المركزية<sup>(2)</sup> .

من كل ما تقدم يتضح أنّ العولمة هي التتميط و القلوبية و التوحيد القسري ، فهي محاولة هيمنة الثقافة الغربية علي باقي الثقافات بهدف إختراقها ، و تذويبها فالعولمة تقوم على نفي الآخر و تسعى إلى تهجين العالم و تجريده من خصوصياته، وفرض النموذج الثقافي الغربي على جميع الشعوب ، لذلك هناك من يرى أنّ العولمة لا تعدو سوى امبريالية ثقافية لا تحترم الإنسان و لا ثقافته، أما العالمية فهي عكس ذلك تماما ، فهي لا تعنى الهيمنة الثقافية وإنما تعني التنوع و انفتاح الثقافة الخاصة على الثقافات الأخرى ، كما تعني التعارف و التقارب وليس السيطرة و الإقصاء ، و تقتضي الإحترام الكامل للثقافات و التفاعل بينها ، وهذا من شأنه أن يرسخ قيمة ثقافية رئيسية مشتركة تجمع الثقافات في بوتقة واحدة ، ومن خلالها يتم إيجاد تراث ثقافي إنساني

1- Ignacio Ramonet , « La marchandisation du monde », Le monde Diplomatique. Mars 1997,p6

2 - حيدر إبراهيم ، " العولمة و جدل الهوية الثقافية " ، مجلة عالم الفكر . العدد2،ديسمبر 1999، ص101.

مشارك، فالعالمية طموح مشروع لأنها تعني الإنفتاح على الآخر و الرغبة في الأخذ و العطاء ،وفي التعارف والحوار والتلاقح ، أما العولمة فهي إرادة إختراق الآخر وسلبه خصوصياته <sup>(1)</sup>، فالعالمية إغناء للخصوصية الثقافية أما العولمة فهي إختراق لها .

### 3- عولمة الطرح الغربي لحقوق الإنسان

يؤكد العديد من المفكرين أنّ حقوق الإنسان هي حقوق عالمية لأن تنبع من انسانية الإنسان فهناك طبيعة إنسانية واحدة مستقلة عن الزمان والمكان ، والإنسان واحد مهما كان المكان الذي يعيش فيه ومهما كانت الظروف التي يوجد فيها، وهنا يكمن أساس عالمية هذه الحقوق الإنسان، ف "جاك دونللي مثلاً يؤكد أنّ "حقوق الإنسان هي الحقوق المتساوية التي لا يمكن التنازل عنها والتي تؤول لكل شخص ببساطة لأنه إنسان لأنه إنسان" <sup>(2)</sup>، ويذهب "إكتور غروس إسبيال" Hector GRROS ESPIELL إلى أنّ عالمية حقوق الإنسان هي معترف بها ولا نقاش فيها، إذ تُنبع هذه العالمية من الطبيعة الإنسانية المشتركة <sup>(3)</sup>

كما يرى أنصار عالمية حقوق الإنسان أنّه أمام المشاكل والانتهاكات العالمية لحقوق الإنسان لابد أن تتوفر حماية عالمية لهذه الحقوق، وبهذا الصدد يقول "جيرارد كوهان جونتان" Gérard COHEN JONATHAN: "إنّ المعاناة التي تشعر بها كل أم يتعرض ابنها للاضطهاد، والمعاناة التي يشعر بها كل من سُجن تعسفاً أو انتهكت حقوقه ظلماً هي نفسها في كل أرجاء العالم، فأمام عالمية هذا الشعور لابد أن تكون الحقوق عالمية" <sup>(4)</sup>.

لكن عند قراءة الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان يتضح سعي الدول الغربية لعولمة تصورها لحقوق الإنسان ، و للتدليل على ذلك يمكن دراسة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث اعتبر

1 - محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص301.

2 - جاك دونللي ،،حقوق الانسان العالمية بين النظرية و التطبيق.(ترجمة مبارك على عثمان)، القاهرة : المكتبة

الأكاديمية،1998،ص21.

3 - Hector GRROS ESPIELL, « Universalité des droits de l'homme et diversité culturelle », Revue Internationale des Sciences Sociales, N°158,Décembre 1998, P584.

4 -Gérard COHEN -JONATHAN, universalité et singularité des droits de l'homme. REVUE DES DROITS DE L'HOMME . N° 53,2003 , p12.

الهدف المشترك الذي يجب أن تصبو إليه جميع شعوب العالم، كما اعتبر أيضاً الإطار المرجعي التوجيهي لكافة الدول فيما يخص حقوق الإنسان التي يتوجب احترامها.

تؤكد الدول الغربية والعديد من المفكرين أنّ هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو حقاً إعلان يستحق صفة العالمية للأسباب التالية:

\*يضم الإعلان العالمي مجموعة من الحقوق الأساسية التي شاركت كل الثقافات في وضعه، فلجنة صياغة هذا الإعلان كانت تضم ممثلين غير غربيين كاللبناني "شارل مالك" الذي كان مقرر لجنة الصياغة والصيني "بينغ شان شانغ" (Peng-Chun Chang) والذي كان نائب رئيس لجنة الصياغة، كما استغرق تحرير هذا الإعلان سنتين لكثرة النقاشات للوصول إلى إيجاد قيم مشتركة<sup>(1)</sup>، وكتب بهذا الشأن جون هومفيري "John Peters Humphrey" و الذي كان مدير قسم حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة وعضو في لجنة صياغة الإعلان العالمي: "لقد تم مناقشة كل مواد الإعلان الثلاثين واحدة تلو الأخرى بالتدقيق، وكانت أغلب الاجتماعات مثيرة للجدل"<sup>(2)</sup>، وبهذا الصدد أكد "جون دانيال نردومان" Jean-Daniel NORDOMAN: "أنّ محاولة تقنين حقوق الإنسان على المستوى العالمي يرجع إلى الاقتناع أنّ هناك قيم مشتركة بين جميع البشر، ولقد حاول الإعلان العالمي جمع كل العناصر المشتركة بين كل ثقافات العالم"<sup>(3)</sup>، ويرى "جيرارد كوهان جونتان" (Gérard COHEN JONATHAN) بهذا الخصوص "أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يستحق وصفه بالعالمي لثلاث أسباب:

- إنّ هذا الإعلان لا يعكس مذهب ديني أو سياسي أو فلسفي محدّد، وإنّما يُعبر عن الإيمان المشترك بالحرية والكرامة الإنسانية.

- يسعى هذا الإعلان إلى حماية كل البشر بدون أي تمييز وفي كل مكان.

1 - [www.un.org/fr/documents/udhr/history.shtml](http://www.un.org/fr/documents/udhr/history.shtml)

2 - Joseph Yacoub, Les droits de l'homme sont-ils exportables ? .Paris :Ellipses, 2004, p39

3 - Gérard Cohen Jonathan, « Les droits de l'homme une valeur internationalisée », Droits fondamentaux .N°1 Juillet 2001 , p.157

-الإعلان العالمي بمحتواه، ذلك أنه ضم لأول مرة معايير مشتركة حول مختلف الحقوق المدنية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

\*إنّ هذا الإعلان هو عالمي لأنه يضم خطوط عريضة للحقوق، وهو بذلك لا يلغي الخصوصيات الثقافية، كما أنّ معظم الدول تبنت هذا الإعلان .

\*يحتوي الإعلان على حقوق عقلانية وبالتالي فهو يتجاوز الثقافات، وهذا ما يُكسبه صفة العالمية.

لكن رغم هذه الحجج المقدمة إلا أنّ هناك الكثير من الدول الغير غربية خاصة الآسيوية منها مازالت تُشكك في عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتعتبر أنّ الحقوق الواردة فيه تعكس مفاهيم وقيم الثقافة الغربية الليبرالية،ذلك أنّ الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية هي التي وضعت هذا الإعلان طبقاً لثقافتها وقيمها ، فهو لا يمثل سوى التصور الغربي للحقوق ولا يعكس تصور بقية الثقافات الأخرى،و قال في هذا الشأن ممثل إيران أمام لجنة حقوق الإنسان في سنة : "1982إنّ الإعلان العالمي والعهدين الدوليين، هما نتاج الدول الغربية الليبرالية بالدرجة الأولى، ففي تاريخ تبنيهم كانت الأنظمة الاستعمارية الامبريالية الغربية، تشكل أغلبية المجتمع الدولي، ولكن الأغلبية الحالية مشكلة من دول حديثة النشأة من القارة الإفريقية والآسيوية،و تتمتع بإرث فلسفي وإيديولوجي وثقافي عريق، وعلى هذا الأساس يجب تعديل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ لأنه وثيقة علمانية وغربية، وإحلال محله وثيقة دولية أخرى تكون مقبولة عالميا، وبالتالي يسهل تطبيقها عالميا"(1)

عند تحليل مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدراسة ما مدى عالميته وما مدى احترامه لخصوصيات الثقافات غير الغربية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

\*تبدأ كل مواد هذا الإعلان تقريباً بكلمة كل شخص أوكل فرد، وهذا يعني أنّ الحقوق الواردة فيه هي حقوق فردية جاءت لتحمي الفرد فقط ، وهذا يعكس خصوصية الثقافة الغربية الليبرالية، فهذه الأخيرة هي التي تُنادي بحقوق الفرد ، علماً أنّ الحقوق الفردية ليس لها أي معنى في

1 - Peggy Hermann, "L'existence d'une conception des droits de l'homme propre aux états musulmans", DEA de droit international, Faculté de droit de Montpellier I, 1999,p96.

الثقافات غير الغربية التي تغطي فيها النزعة الجماعية، فهذه الثقافات تولي الأهمية للحقوق الجماعية، فالإعلان العالمي أغفل هذه الحقوق الجماعية رغم أهميتها في المجتمعات غير الغربية ، ويقول في هذا الشأن "جوزيف يعقوب" ( Joseph Yacoub ) : " إنّ إرادة فرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلما هو عليه حالياً يعني إرادة فرض الفردانية على بقية المجتمعات، وإعادة هيكلتها وزعزعة نظامها الاجتماعي"<sup>(1)</sup>

\*ركز الإعلان العالمي على حقوق الإنسان وأغفل واجبات الفرد اتجاه أسرته والجماعة التي ينتمي إليها، رغم ما للواجبات من أهمية كبيرة في المجتمعات غير الغربية، حيث ترى أنّ الالتزام بالواجبات هو أساس تحقيق الكرامة الإنسانية ، فرغم ذلك إلا أنّ هذا الإعلان العالمي لم يتناول هذه الواجبات إلاّ في المادة 29 التي نصت: "على أنّ لكل فرد واجبات نحو المجتمع الذي فيه وحده يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل" <sup>(2)</sup> ، لكن الإشكال هو أنّ هذه المادة جاءت عامة ولم تُبين نوع هذه الواجبات.

\*لقد جاء الإعلان العالمي في إطار محاولة التوفيق بين مطالب الدول الغربية الليبرالية والدول الاشتراكية، لذلك تضمن هذا الإعلان الحقوق السياسية والمدنية إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن نجد أنّ هذا الإعلان ركز على الحقوق السياسية والمدنية حيث جاءت في واحد وعشرون مادة، بينما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فوردت في ست مواد فقط\*، فالإعلان إذاً ركز على الحقوق السياسية والمدنية أكثر من تركيزه على الحقوق الاقتصادية، وهذه تُعد خصوصية الدول الغربية الليبرالية التي تمنح الأولوية لهذه الحقوق.

إذاً نستخلص في الأخير أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتركيزه على الحقوق الفردية وإغفاله للحقوق الجماعية والواجبات التي تُنادي بها معظم المجتمعات غير الغربية، لا يستحق صفة العالمية، لأنّه في الواقع لا يعكس سوى خصوصية الثقافة الغربية الليبرالية ، وحتى يستحق هذا الإعلان صفة العالمية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار القيم المشتركة بين كل الثقافات، وفي هذا

1 - Joseph Yacoub, Réécrire la Déclaration universelle des droits de l'homme. Paris : Desclée de Brouwer, 2008 p220.

2 - نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الموقع [www.un.org/ar/documents/udhr](http://www.un.org/ar/documents/udhr)

\*وهذا ما يُفسر رفض الاتحاد السوفيتي المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المجال يقول الأستاذ "نورثروب" (Northrop): "لا يمكن وضع إعلان للحقوق يعكس فقط قيم وإيديولوجية إحدى الدول، وننتظر أن يُقبل ويُحترم من قبل جميع الدول، فإعلان عالمي للحقوق يجب أن يحترم قيم و مبادئ كل شعوب العالم ، وهذا يستلزم أن يأخذ هذا الإعلان بعين الاعتبار القيم الثقافية المشتركة"<sup>(1)</sup>.

و تجدر الإشارة أنه منذ مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان سنة 1993، ظهرت محاولة ربط حقوق الإنسان بالديمقراطية والتنمية، فنصت المادة الخامسة من إعلان فيينا : "إنّ الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته، وفي السياق الأنف الذكر ينبغي أن يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الوطني والدولي أمرا عالميا وأن يجرى دون فرض شروط، وينبغي للمجتمع الدولي دعم تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم أجمع"<sup>(2)</sup>

يقوم الغرب من خلال مبدأ المشروعية السياسية بفرض النظام الديمقراطي على العالم أجمع، بحجة أنّ هذه النظام هو الأفضل والأمثل لتفعيل حقوق الإنسان وتحقيق التنمية، ففي ظلّه يتم احترام مبدأ المساواة، كما أنّه يوفر الآليات التي من شأنها إيجاد الحلول السلمية للمشاكل التي تعترض المجتمع، فهو يوفر قنوات التعبير ويضمن التداول على السلطة وذلك وفقا لانتخابات حرة، تعددية ودورية، فيحدث الاستقرار الضروري لتحقيق التنمية ويتم تفعيل حقوق الإنسان، لكن رغم أنّ أغلب دول العالم عرفت تحولات ديمقراطية إلا أنّها تبقى شكلية فقط.

إلى جانب عولمة الديمقراطية فإنّ الدول الغربية تقوم بعولمة اقتصاد السوق باعتباره أحسن نظام اقتصادي لتحقيق التنمية و تفعيل حقوق الإنسان، إلا أنّ الواقع بينّ الإنعكاسات السلبية لهذا

1- Joseph Yacoub, Les droits de l'homme sont-ils exportables ? , Op. Cit.,p43.

2 - المرصد الوطني لحقوق الانسان، "خاص بفيينا من 14 إلى 24 جوان 1993"، مجلة حقوق الانسان. العدد 4، سبتمبر 1993، ص92.

النظام، ففي ظلّه ازداد عدد الفقراء و ازدادت الفجوة بينهم وبين الأغنياء ، كما ازداد التهميش والإقصاء<sup>(1)</sup>

فمبادئ اقتصاد السوق المفروضة من قبل الدول المتقدمة - عن طريق مؤسسات بروتون ودر ومنظمة التجارة العالمية- تجسد هيمنة الدول الغربية وتكرس أولوية مصالحها على حساب البلدان النامية باعتبارها أطرافاً ضعيفة رغم أنها تشكل أغلبية سكان العالم. إنّه من الضروري بل من المستعجل إيجاد نظام اقتصادي عالمي يقوم على العدالة التوزيعية، كما لا بد من التأكيد أنّ تبني السياسات التنموية يجب أن يكون نابعا من خصوصيات كل مجتمع، فلا يمكن تطبيق سياسة تنموية غريبة عن الواقع الذي يعيشه المجتمع و ينتظر أن يؤدي ذلك إلى تحقيق التنمية.

#### 4-الحوار الحضاري للخروج من الحتمية النمطية

إنّ الخروج من الحتمية النمطية التي يفرضها الغرب يتطلب التأكيد على الذات الثقافية ، وإعادة بناء عالمية حقوق الإنسان على أساس القيم المشتركة بين جميع الثقافات ، والتأكيد على حق الاختلاف، فكل مجتمع رؤيته الخاصة للعالم وللإنسان ولحقوق هذا الأخير ، ولا يمكن أن يتم فرض تصورا معينا على الجميع باعتباره الأصح. إنّ العالمية الحقيقية تتطلب أن نجد في ظل هذا التنوع للرؤى قيم مشتركة ، فانطلاقا من هذه الاختلافات يمكن بناء العالمية التي تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، أي الاعتراف بالوحدة حيث توجد فعلا ، وقبول الصفة التعددية و المتنوعة للواقع، كما يجب دراسة منطق كل ثقافة و محاولة استخراج ما يجمعها مع احترام خصوصيات كل منطق . من الطبيعي أن تتمايز الثقافات و تختلف، لكن هناك قيم مشتركة بين جميع الثقافات كالحق في الحياة وتحريم المعاملات الغير إنسانية و تحريم التعذيب... الخ ، لذا لا بد أن تتضمن الحقوق العالمية للإنسان الحقوق الأساسية التي اتفقت عليها جميع الثقافات، كما يجب أن تكون هذه الحقوق مرنة كي تحترم وتحمي التمايز والتنوع الثقافي. إنّ الوصول إلى اتفاق بين مختلف الثقافات حول مجموعة من الحقوق العالمية يتطلب إجراء حوار ثقافي ، علما أنّ مجرد تبادل الكلام ليس كافي للدخول في حوار حقيقي ، فإذا كان كل

طرف متشدد في موقفه ويرى أنه يملك الحقيقة المطلقة والوحيدة ، ولا يبالي بوجهة نظر الآخرين ، فهنا لا يمكن تحقيق التفاهف ، بل سيكون الحوار حجة لتبرير الاختلافات عوض المساهمة في الإثراء المتبادل، و سيؤدي ذلك إلى اعتبار أنّ الخصوصيات الثقافية مطلقة وسيتم إنكار وجود قيم عالمية مشتركة.

إنّ الحوار الحقيقي يتطلب أن نقتنع منذ البداية أنه لا يمكن لأية ثقافة أن تعطى لنفسها الحق في التكلم باسم الثقافات الأخرى مثلما يقوم به الغرب حاليا ،فبحجة أنّ قيمه عقلانية يرى أنها الأجدر بالإتباع من طرف الجميع ،لكن يجب أن ننبه انه إذا كانت المجتمعات الغربية علمانية وعقلانية ، فإنّ المجتمعات الأخرى تولى اهتماما كبيرا بالجانب الروحي.

إنّ إجراء الحوار يتطلب مسبقا الاعتراف بالآخر ومحاولة التعرف عليه و التيقن من أنّ أفكارنا ليست بالضرورة الأكثر قربا لتفسير الحقيقة ، فكل شيء نسبي ،كما

يجب عدم الانطلاق من مفاهيمنا ومنطقنا الخاص ومحاولة البحث عن مدى تواجدها في الثقافات الأخرى ، وهذا من اجل فهمها ، لأنّ كل ثقافة لها إطارها المرجعي الخاص بها ،كما انه من غير الممكن وضع مفهوم عالمي لحقوق الإنسان من اجل تحقيق الكرامة الإنسانية ثم التساؤل عن مدى تقارب الثقافات الأخرى عن هذا المفهوم، بل لابد النظر إلى الحقيقة عبر مختلفة النوافذ الثقافية، فتعدد الرؤى سيسمح لنا بفهم إشكالية حقوق الإنسان بطريقة أكثر عمقا .

إنّ إقامة هذا النوع من الحوار صعب نوعا ما، إلا أنه الطريقة الوحيدة للوصول إلى اتفاق بين جميع الثقافات ومن ثمة الوصول حقيقة إلى عالمية حقوق الإنسان التي تحترم في نفس الوقت الخصوصيات الثقافية.

### خلاصة واستنتاجات

إنّ مستقبل حقوق الإنسان في عالم يحاول فيه الغرب فرض نمطية ثقافية واحدة وتهميش الخصوصيات الثقافية الأخرى، سيؤدي إلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات، فالتجربة تفيد أنه من السهل وضع قواعد لحماية الحقوق، لكن من الصعب تطبيقها من طرف الجميع ، فالتحليل الشامل والدقيق للوضعية الحقوقية الدولية تؤكد قلة الارتباط الفعلي بهذه النصوص، و درجة الاحترام و التطبيق تتراوح مجالا و مكانا، فالدول تصادق على هذه الاتفاقيات لكسب الشرعية

الدولية فقط، لكن تغيب الإرادة السياسية الفعلية لاحترامها، فعولمة المفهوم الغربي لحقوق الإنسان يعنى استمرار انتهاكها من طرف الدول لعدم وجود قناعة بأهميتها، وسيدفع أنصار الخصوصية الثقافية إلى التشبث بخصوصياتهم و اعتبارها مطلقة، و سيستعملونها حجة لإنتهاك الحقوق الأساسية للإنسان، لذلك يتوجب إجراء حوار حقيقي بين مختلف الثقافات للوصول إلى إيجاد القيم المشتركة فيما بينها ومن ثمة الوصول إلى وضع قائمة من الحقوق الأساسية والتي تكون فعلا عالمية، و حينئذ يمكن تحقيق حماية فعلية للحقوق.